

المخوذ لأن فيه إبطال حج الكل وان فعله سرية جاز لأن السرقة السرية
 وقد تكون المحسنة فيه وذكر في السير الكبير إذا قال لا امان للعسكر جميعا ما استمر
 لكم نفاقا بالسوية بعد الحس لا يجوز لأن المقصود من التسهيل التوفيق على القتال
 وانما حصل ذلك اذا خضع البعض بالتسهيل وكذلك اذا قال ما اصبتم فهو لكم ولم
 يقل بعد الحس لأن فيه ابطال الحس الذي اوجبه الله تعالى في الغنمة وابطال حج
 بعض المسلمين وذلك لا يجوز وقال في تاجها ان اذا نقل الامام فقال انما
 شيئا فقولوا فاصاب واحد منهم شيئا في دار الحرب كان له خاصة لا يجب فيمن
 ولا يشترك غيره في ذلك اقول وهذا يدل على جواز تسهيل الامام بكل ما يجوز
 وخصه صاحب الهداية بالسرية **قوله** يدل على الزيادة لأن التسهيل يقتضيه
 او لسريتهم عند قليلون يسير وان بالتليل ويكتفون بالتهنئة والبطيخ هو البيع
 العظيم وقال في حيزه التبريد اربعة الاف واتى عشر الف
 عسكر عظيم وقال قوم ولين يغلب اثنى عشر الف من قومه اذا كان كلمته واحدة
قوله لا بعد الاحراز اي لا يجوز التسهيل على قتال من جازمه الكفرة عقيب المسلمين
 بعد اوزار الغنمة بدار الاسلام الا من الحس لانه لا يجوز حمله للفائزين في الحس
 والغنمة بما كذبها حقهم بالاحراز فيه نظر لانه ان لم يكن فيه ابطال الفانيين فيمن
 ابطال حج الاضناف الثلاثة وذلك لا يجوز واجيب بان جازمه باعتبار ان
 المنقل حصل واحدا من الاضناف الثلاثة فلم يكن ثم ابطال حقهم اذ يجوز في الحس
 على احد الاضناف لما تقدم انهم مصارف لا يستحقون لكن ينبغي ان يكون المنقل
 قسرا لان الحس حج الحنابلة لان الاحراز لا يفسد المصلحة ابطال حج الحنابلة

قوله لا على

قوله لا على وضع الشريعة **اعلم** ان المنزوات على نوعين احدهما نصب
 الشريعة والاخر اذن الشريعة قالوا قد كقولهم من قانا او رغب في مقرر ذلك فيمن
 طردت والآخرة كقولهم من قبل قبلا فلا سلبا للامام ان باخذ القاذي بهذا القول
 فكان ذلك منه ثم اذا التزم مخصوصين لان مثل ذلك انما يكون نصب الشريعة
 اذا قال بالهدية في سجده ثم ولم ينقل عنه ذلك الا يوم بدر الحاجة الى التوفيق
 مندوب اليه قال الله يا ايها النبي فرض القتال وهو نوع من فرض وقد قال النبي
 جيب بن الياسم ليس لكم من سلب قتلتك الا اطابت بر نفس امارك فحل الحس
 السابق على التسهيل دفعا للتعارض **واعلم** وقال ثم اذا تم قبله قبل بين
 الصديقين على وجه المبالغة يستحق سلبه بخلاف ما لو قتل مدبرا او من غير
 صف المسلمين فقتل مشركا لانه ليس فيه زيادة فحل احد تجاسره عليه فلا
 يكون على وجه المبالغة فلا يستحق التسلب **باب استيلاء الكفار** انما يقع
 في استيلاء الكفار على الكفار شرعا في استيلاء الكفار والكفار في الكفرة بعضهم
 على بعض ان يفتح يذبحه الكفرة على المسلمين **قوله** قلنا انما يملكون ارض قال الله
 يفتح الكفرة المحاربة من الآيات فلو لم يملك الكفار اموالهم بالاستيلاء لمسا حرم قولا
 ولقولهم لما دخل على الانتزاع لربنا نكح قال هل ترك لنا عقيل من و باعك وقد
 كان للمبني ثم دار وقتها من حروبهم فاستولى عليها عقيل بعد حروبهم ثم الى
 المدينة وقد كان كاترا في ذلك الوقت وهذا الخلاف بين علي بن الكفار كما طرد
 بالشرع عند الشافعي ثم قصر اموال المعصومة في حقهم بسبب الخطاب فلا يملك
 بالاستيلاء وغيره مما طردت عن اهلها تصير معصومة في حقهم فوجب الاستيلاء

قوله لا على وضع الشريعة
 اعلم ان المنزوات على نوعين
 احدهما نصب الشريعة والاخر
 اذن الشريعة قالوا قد كقولهم
 من قانا او رغب في مقرر ذلك فيمن
 طردت والآخرة كقولهم من قبل
 قبلا فلا سلبا للامام ان باخذ القاذي
 بهذا القول فكان ذلك منه ثم اذا
 التزم مخصوصين لان مثل ذلك انما
 يكون نصب الشريعة اذا قال بالهدية
 في سجده ثم ولم ينقل عنه ذلك الا
 يوم بدر الحاجة الى التوفيق مندوب
 اليه قال الله يا ايها النبي فرض
 القتال وهو نوع من فرض وقد قال
 النبي جيب بن الياسم ليس لكم من
 سلب قتلتك الا اطابت بر نفس امارك
 فحل الحس السابق على التسهيل
 دفعا للتعارض واعلم وقال ثم
 اذا تم قبله قبل بين الصديقين
 على وجه المبالغة يستحق سلبه
 بخلاف ما لو قتل مدبرا او من غير
 صف المسلمين فقتل مشركا لانه
 ليس فيه زيادة فحل احد تجاسره
 عليه فلا يكون على وجه المبالغة
 فلا يستحق التسلب